اقتصاد

المركزي: اجراءات قاسية بحق المتلاعبين

اعتبر مصرف سورية المركزي أن عملية التدخل المستمرة التي ينفذها بآلياته الخاصة الهادفة إلى تحييد الطلب التجاري عن التوجه للسوق السوداء لاقت تجاوباً فعالاً من السوق ولاسيما «أن سعر الصرف أظهر استقراراً خلال اليومين الماضيين».

وحسب «سانا» أوضح المصرف.. أن الطلب التجاري هو الأكثر تأثيراً في حركة سعر الصرف ولذلك يحرص المصرف على تغطيته وفق اعتبارات مدروسة.

وأكد المركزي استمراره بالتدخل في سوق القطع الأجنبي يومياً عبر المصارف وشركات الصرافة وجاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي مهما بلغت لغرض تمويل المستوردات والاحتياجات غير التجارية المبررة كالطبابة والدراسة.

وطلب الدكتور أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي من مؤسسات الصرافة التقيد بالقرارات والأنظمة النافذة وعدم تقاضي أي هوامش سعرية مهما كانت بسيطة مؤكداً أن الإجراءات التي سيتم اتخاذها بحق المتلاعبين في هذه المرحلة ستكون قاسية.

ونقل المركزي عن مصادر في السوق قولها.. إنه على الرغم من التدخل المدروس للمركزي في سوق القطع الأجنبي بعد عطلة نهاية الأسبوع إلا أن المضاربين والمتلاعبين بسعر الصرف يحاولون استغلال أيام العطل لرفع أسعار الصرف في السوق السوداء وتأجيج الطلب على القطع الأجنبي وإبقاء سعر الصرف في حالة تذبذب بغية جني أرباح.

جديدها.. دينا ورانا

سيارة شام بأكثر من ٧ ملايين ليرة..!

الوطن

كشفت مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الهندسية في وزارة الصناعة إيمان مقدم لـ«الوطن» عن وصول شحنات جديدة من سيارات شام إلى الأسواق المحلية وفق اتفاقية الخط الائتماني المتفق عليه بين الحكومتين السورية والإيرانية مؤكدة أنه تم إنتاج ٧٢ سيارة شام من دفعة، وتم التعاقد على عدة دفعات وتم بيعها لجهات القطاع العام عن طريق رئاسة شؤون الجمهورية حسب التعليمات الأزمة ونحن حالياً بصدد استيراد ١٨١ مجموعة لتجهيزات سيارة شام قد تم شحنها إلى المرافئ السورية لتصنيعها في شركة سيامكو وبيعها للجهات العامة والخاصة.

وأضافت إنه تم الاتفاق مع الجانب الإيراني على توريد كميات جديدة، ومن المقرر أن يكون هناك تعاون من نوع جديد مع الجانب الإيراني عن طريق إدخال سيارات جديدة إلى القطر من صنع إيران وبأسماء جديدة، وإن الدفعة الأخيرة تحتوي على أشكال ونماذج مختلفة وباستطاعات مختلفة تلبي جميع الأذواق، وخصوصاً أن هناك بعض السيارات سوف تحمل مواصفات تتعلق بقوة المحرك من حيث الشكل والاسم مثل – دينا – رانا – هي نماذج جديدة ونأمل أن تلاقي قبولاً بالسوق المحلية وخاصة أن لدينا طلبات وحجوزات مسبقة للسيارة.

مؤكدة أن شركة سيامكو لتصنيع السيارات ستطرح خلال العام القادم أصنافاً جديدة تناسب أسواق المستهلكين، وخاصة ما يتعلق بموضوع السيارة « كما أن الهيئة العامة للشركة السورية الإيرانية لتصنيع السيارات قد ناقشت القضايا المتعلقة بالشركة وقد تم الاتفاق على تطوير المنتج الحالي وإنتاج نماذج جديدة تلبي حاجة ورغبة المواطنين وخاصة ما يتعلق منها بإنتاج سيارة أوتوماتيك بمواصفات جيدة وأسعار منافسة.

وحول فكرة التعاون المشترك مع الشركات الروسية والصينية قالت: بالفعل كان هناك مفاوضات مع روسيا والصين، لكن شريكنا الأساسي في هذا المجال حالياً هو إيران والمفاوضات مع الجانبين لا تزال قيد الدراسة.

وأضافت: هناك نية جادة للتوسع بهذه الشركة مشيرة إلى أنه تم إعلام الجانب الإيراني بتخصيصنا بجزء من عقوده التي يمنحها تصديراً إلى دول أخرى وأن يكون لنا نصيب من هذه العقود باعتبارنا شركاء. الأمر الذي يساهم في تطوير العمل وتوسيعه بحيث يتجاوز الحدود الإقليمية ويكون لدينا سمعة سواء لسيارة شام أو غيرها من الأسماء القادمة في الأسواق المجاورة التي يقوم الشريك الإيراني بالتصدير لها، وقد تعهد الجانب الإيراني بإعطاء جزء من عقود التصدير للسيامكو لأنها شريك وسوري وهذه الفكرة من المقرر تفعيلها في أول اجتماع مع مجلس المديرين وسيتم طرح الرغبة مجدداً لتكون انطلاقة جديدة لسيارة شام لخارج الحدود السورية.

وأكدت أهمية التركيز على موضوع اختيار أمكنة مناسبة ومخصصة لصيانة سيارة شام في مختلف المحافظات لتحقيق جدوى اقتصادية لسوق سيارات خاص بسيارة شام.

وحول الأسعار قالت: عندما تصل مجموعة السيارات وتتوضح على خط التصنيع تتوضح التكلفة، علماً أن تثبيت السعر معروف ويتراوح بين ٥ ملايين كحد أدنى وبحدود ٧,٥ ملايين ليرة سورية حداً أقصى، وبعد الإنتاج تتراوح الأسعار حسب السعة وقوة المحرك وعندها تتوضح التكلفة الحقيقية وخاصة أن هناك تكاليف إضافية على السعر تتعلق بالشحن وغيرها.

قرار المستوردات ٧٠٣ بعد ثلاثة أشهر على تطبيقه... زادت أسعار المواد والصرف!

طرطوس - الوطن

بعد ثلاثة أشهر على وضع قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٠٣ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥ موضع التطبيق، من المفيد والضروري تقييم النتائج التي نجمت عن هذا التطبيق.. وفي ضوء هذه النتائج يفترض أن نستمر في تطبيقه أو نعيد النظر فيه تعديلا أو إلغاء أو استبدالاً ما يؤدي إلى نتائج إيجابية أفضل على أسعار المواد في السوق المحلية وعلى عملتنا الوطنية.

وفي إطار التقييم المطلوب نسأل: هل انخفضت أسعار المواد المستوردة في الأسواق أم بقيت على حالها أم ارتفعت خلال الأشهر الثلاثة الماضية؟

وهل انخفض سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية أم بقي على سعره أم ارتفع؟

قبل أن نجيب عن هذين السؤالين نشير إلى أن القرار /٧٠٣/ يتعلق بآلية استيراد المواد الأولية للصناعة المحلية أو المواد الغذائية وغير الغذائية الجاهزة للسوق، وإلزام المستوردين بإيداع ٥٠٪ من القيمة المقابلة لمشروع إجازة الاستيراد أو الموافقة للمواد المحددة في القائمة (آ) و١٠٠٪ من القيمة للمواد الواردة في القائمة (ب) بالليرة السورية... إلخ وقد كان الهدف المعلن من إصدار هذا القرار زيادة الطلب على العملة الوطنية في الأسواق مقابل العملات الأجنبية الأخرى وبالتالي رفع قيمتها تجاه تلك العملات وخاصة الدولار الأميركي، والاستمرار في توفير المواد الأساسية سواء منها الجاهزة للاستهلاك أو التي تحتاجها المعامل الوطنية للتصنيع، وعدم رفع الأسعار في السوق المحلية لتلك المواد.

بعد ثلاثة أشهر على التطبيق لم يتحقق أي من الهدفين حيث إن أسعار المواد في السوق المحلية ارتفعت عما كانت عليه في بداية تطبيق القرار ٢٠١٦/١/٣ لأسباب عديدة تتعلق بزيادة أجور النقل والتكاليف الأخرى وسعر الصرف، ويمكن إعطاء أمثلة عديدة في هذا المجال رغم أن الكل يعرف ذلك ويعترف به، كما أن سعر صرف الدولار ارتفع كثيرا» تجاه الليرة السورية حيث كان سعره بالمركزي عند بدء تطبيق القرار ٣٨٠ ليرة أما اليوم فقد وصل سعره في المركزي إلى ٤٤٣ ليرة وهذا يعني بكل بساطة أن القرار لم يكن في محله.

الأمر الثاني الذي نود التوقف عنده.. هو ما قرأناه في «الوطن» في الرابع من الشهر الجاري على لسان مدير اقتصاد دمشق «حسام شالاتي» حول تطبيق القرار فقد قال إن بعض التجار بدأ يلجأ إلى تحويل شحن وتخليص بضائعه عن طريق لبنان كي يتجنبوا تجميد مؤونتهم الموضوعة في البنك المركزي لأكثر من شهرين واسترجاعها خلال أسبوع أو عشرة أيام، مشيراً في هذا المجال إلى أن هؤلاء يقومون بشحن بضائعهم إلى لبنان وتخليصها عبره لتصبح لبنان مصدر هذه البضاعة على حين يكون مصدرها الحقيقي الصين أو الهند مثلاً.. إلخ.

ورداً على ذلك يؤكد لنا أحد المستوردين أن هذا الكلام غير دقيق والدليل الأرقام.. فلو تمّ إجراء إحصاء للكميات التي دخلت إلى سورية عن طريق لبنان خلال الربع الأول من هذا العام (أي فترة تطبيق هذا القرار) وتمت مقارنتها مع الكميات التي دخلت من لبنان إلى سورية خلال الفترة نفسها من العام الماضي ٢٠١٥ لتبين أن ما دخل هذا العام أقل بكل تأكيد وليس أكثر.

وأضاف: المعلومات تؤكد أن المواد التي تدخل سورية من لبنان مصنعة في لبنان وليس خارجه –ومادة السكر خير مثال – وهذه المواد غير معفية من الرسوم ومنع إدخالها بشكل نظامي من لبنان سيؤدي إلى إدخالها تهريباً من البعض وهذا سيلحق الضرر بخزينة الدولة. في ضوء ما تقدم وغيره لا يوجد التفاف من التجار على القرار كما قيل.

وقبل أن نختتم نعود للتأكيد على ضرورة تقييم القرار من اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بعد تقديم كل المعطيات من وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي والجمارك واتخاذ القرارات اللازمة في ضوء النتائج.

١,٢ مليون رغيف إنتاج «الآلية» يومياً

عبد الهادي شباط

كشفت أرقام الشركة العامة للمخابز الآلية (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن حجم الإنتاج الإجمالي للربع الأول من العام الحالي بلغ ١١٦ ألف طن من الخبز وهو ما يمثل نسبة تنفيذ تعادل ١٢٦٪ من حجم الإنتاج المخطط له لهذا الربع والمقدر ٩٢ ألف طن من مادة الخبز.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير عام الشركة زياد هزاع أن حجم الإنتاج السنوي بلغ خلال العام الماضي ٤٨٢ ألف طن للشركة وبمعدل وسطي ١٦٠٠ طن في اليوم، مبيناً أن الشركة تخطط لزيادة حجم الإنتاج عبر زيادة عدد المخابز والخطوط العاملة، حيث تم تجهيز مخبز في منطقة ديرعطية بريف دمشق وهو حالياً قيد الإنتاج إضافة إلى دخول مخبز الحاضر بحلب حيز الخدمة، وأن الشركة تسعى خلال العام الحالي لإعادة تأهيل وتجهيز العديد من المخابز والخطوط الجديدة لزيادة طاقات الإنتاج وتوفير مادة الخبز بنوعية جيدة.. وحول نسبة الاستخراج المعمول بها حالياً أوضح أنها مازالت ٩٠٪ كما هو مقرر، مبرراً أن الظروف العامة للبلد هي من فرض رفع نسبة الاستخراج وهي تأتي منسجمة مع الحالة والمعطيات العامة المتوافرة، حيث تعمل الحكومة على تأمين مادة الخبز لكل المواطنين وبقيمة مدعومة كما تتحمل الدولة عبئاً مالياً كبيراً للاستمرار في تقديم وتوفير مادة الخبز التي تمثل الجانب الأهم في حياة المواطن اليومية بالأسعار الحالية.. وأكد أن الشركة تعمل على تطوير نوعية الإنتاج وتحسين جودة الرغيف عبر المتابعة الدائمة وتطبيق الخبرة وصولاً لتطوير خطوط الإنتاج بما يتلاءم مع الدقيق المورد حالياً من المطاحن بهدف معالجة جميع ظواهر سوء الصناعة على مستوى مخابز الشركة بمختلف المحافظات حيث يشمل ذلك الحالة الفنية لخطوط الإنتاج بما يتناسب مع نسبة الاستخراج المعتمدة حالياً، كما تتمتع خطوط الإنتاج لدى الشركة بنظام العمل الآلي وهو ما يحتاج لخبرة ومعايرة لعناصر الإنتاج الرئيسية من الدقيق والخميرة والأملاح.

وعن حالة الخميرة بين هزاع أنها متوافرة ولدى الشركة كميات كافية من الخميرة الوطنية والطرية التي توزع في محافظات حمص وطرطوس واللاذقية وجزء من محافظة حماة على حين تتم تغطية احتياجات باقي المحافظات من الخميرة الجافة والجيدة، وأكد أن أهم الملفات التي يجري العمل عليها حالياً هو تحسين ظروف العمل للعمال من خلال رفع سقف الحوافز والعمل على تأمين الضمان الصحي إضافة إلى معالجة قضايا العاملين المياومين حيث تشكل نسبتهم قرابة ٢٠٪ من العدد الإجمالي للعاملين والبالغ عددهم ٦ آلاف عامل في الشركة وفروعها في المحافظات.

٣١٠٠ تكلفة الخبز شهرياً للأسرة

اللاذقية- عبير سمير محمود

بعد ارتفاع سعر الخبز السياحي مؤخراً بدأ المواطنون يتناقلون ما يُشاع عن ارتفاع مرتقب لسعر الخبز العادي بمخاوف أن يصل سعر الربطة منه إلى ٧٥ ليرة، وهو أمر ربما يفوق طاقة المواطن خاصة من ذوي الدخل المحدود الذي لا يكاد يستطيع تأمين ما يلزمه من الخبز شهرياً بتكلفة ١٥٥٠ ليرة إن كان يحتاج لربطة واحدة يومياً فقط، أما إن كانت العائلة تحتاج لربطتين فتدفع ٣١٠٠ ليرة شهرياً كثمن للخبز فقط! وهو رقم سيتضاعف في حال تم رفع سعره، أمر لا يتمناه المواطن في ظل غلاء كل مستلزمات المعيشة ليقول أحدهم لـ«الوطن» مو ناقصنا غير يرفعوا سعر الخبز كمان ويحرموا أولادنا تشبع الأكل!!

«الوطن» نقلت ما يشُاع إلى مدير مخابز اللاذقية المهندس سعيد عيسى الذي نفى صدور أي قرار بارتفاع سعر الخبز «العادي» مبيناً: ارتفاع سعر الخبز غير مطروح حالياً ولم تصلنا أي معلومات بهذا الخصوص، مشيراً إلى توافر الخبز بجميع أفران اللاذقية من دون وجود أي ضغوط تذكر، وجميع مستلزمات الإنتاج متوافرة والوضع جيد بشكل عام، وقد بلغ لإنتاج المنفذ لشهر آذار الماضي ٥٥٥٣,٩ طناً وكانت نسبة الإنتاج المخطط ٣٦٠٠ طن أي بواقع نسبة تنفيذ وصلت لـ١٥٤٪.

على حين كان الإنتاج المخطط للربع الأول من العام الحالي ١٠٨٠٠ طن وبلغت نسبة الإنتاج المحققة ١٥,٧٤٧,٨٢ طناً بنسبة تنفيذ بلغت ١٤٥,٨١٪ خلال الربع الأول لعا ٢٠١٦ كما ذكر مدير المخابز.

التموين ألغت «نفقات إضافية» من تكلفة المستوردين

الوطن

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين حصر تسعير السلع والمواد الأساسية في الوزارة لتحقيق الإشراف المباشر والحماية لأسعار تلك المواد والاستفادة بالحد الأقصى من سعر تمويل المستوردات الصادر عن مصرف سورية المركزي، واتخاذ القرارات وخاصة إعادة النظر بنسب الأرباح الناظمة لتلك المواد الأساسية التي حصل عليها ارتفاعات سعرية كبيرة لجهة تعديل هوامش الأرباح لجميع حلقات تداول السلع من التجار والمستوردين والمنتجين وباعة الجملة والمفرق ليكون لها تأثير مباشر وإيجابي على المستهلك بالدرجة الأولى ولتضمن تنشيط حركة البيع والشراء، إضافة إلى إلغاء نفقات إضافية على بنود وتكلفة السلعة ما يؤدي وبشكل مباشر إلى تخفيف قيمة السلعة وإلى قيام الوزارة بجميع الإجراءات التي من شأنها ضمان تنفيذ قرارات الوزارة الهادفة لذلك، مبيناً أن كل ذلك يأتي بغية التدخل الإيجابي من الوزارة ومؤسساتها وخاصة الاستهلاكية والخزن والتسويق وسندس.. حيث تلاحظ الوزارة وترصد بشكل يومي عبر متابعاتها الميدانية الارتفاعات التي يسجلها العديد من المواد وخاصة الأساسية التي تهم المواطن بشكل أساسي مثل مادة السكر والرز والشاي والزيوت والسمون والمتة وغيرها من المواد التي أصبحت أسعارها لا تتناسب مع القدرة الشرائية لمعظم المواطنين أصحاب الدخل المحدود.

وكانت وزارة التجارة الداخلية حددت مؤخراً أنواع المخالفات والإجراءات المشددة للحد من المخالفات الجسيمة وآلية العمل والإجراءات الواجب اتخاذها وكيفية التصرف بالمواد المحجوزة.

دعوة لاجتماع هيئة عمومية عادية

لمصرف "بنك بيمو السعودي الفرنسي" – ش.م.س.ع

يدعو مجلس إدارة بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.س.ع المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية الذي سيعقد في الساعة الرابعة مساءً في ٢٠١٦/٤/٢٧ في فندق الشام، قاعة الأمويين بدمشق، فإذا لم يتوافر النصاب في الجلسة المذكورة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع، تعقد الجلسة الثانية في نفس اليوم الساعة الخامسة مساءً بنفس المكان.

وذلك للبحث في جدول أعمال الهيئة الذي يتضمن البنود التالية:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.
٢. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
٣. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية.
٤. تبرئة ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
٥. البحث في الأرباح والخسائر وتوزيعها.
٦. البحث في الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بتولي إدارة أو عضوية مجالس إدارة شركات مشابهة.
٧. انتخاب مدقق حسابات وتحديد أتعابه.
٨. البحث في تكوين الاحتياطات.
٩. البحث في العقود التي فيها مصلحة لأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

التسجيل لحضور الاجتماع والتوكيل والتمثيل:

على السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع، مراجعة الإدارة العامة بالمصرف أو مراجعة[1] المكان المخصص للتسجيل على مدخل القاعة التي سيعقد فيها الاجتماع اعتباراً من صباح يوم انعقاد الجلسة، وذلك لتسجيل أسماءهم والأسهم التي يملكونها أو يمثلونها. ويبقى التسجيل لحضور الاجتماع مفتوحاً حتى ساعة انعقاد اجتماع الجمعية العمومية.

أثناء التسجيل لحضور الاجتماع، يجوز التوكيل لحضور اجتماع الجمعية العمومية وفق الشروط التالية:[2]

- للمساهم من الأشخاص الطبيعيين أن ينيب مساهماً آخراً عنه بكتاب عادي، أو أن ينيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على الإنابة.
- لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها المساهم بصفته وكيلاً على عشرة بالمئة من رأسمال المصرف.
- المساهمون القاصرون يمثلهم الولي أو الوصي.
- أما المساهم من الأشخاص الاعتباريين، فيمثله مَن ينتدبه الشخص الاعتباري المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه.

[1] قانون الشركات ٢٠١١/٢٩ لم يحدد في المادة ١٧٩ مهلة للبدء بالتسجيل لحضور الهيئة العامة.
[2] قانون الشركات ٢٠١١/٢٩، المادة ١٧٨.

بنك بيمو السعودي الفرنسي
Banque Bemo Saudi Fransi
011/3020
www.bbsfbank.com